الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وفقا للنظام السعودي " دراسة مقارنة"

وفاء عبدالله عبدالعال حبيشي

قسم الأنظمة، كليات عنيزة الأهلية، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: wafaa.h@oc.edu.sa

ملخص البحث

تتمحور هذه الدراسة حول موضوع أثر المتغيرات الاقتصادية العالمية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمتغير اقتصادي مؤثر وبالغ الأهمية، وذلك للوصول إلى تنمية اقتصادية عالية.

فهذه الدراسة تسعى إلى التعرف على مفهوم كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والتغيرات الاقتصادية العالمية، كما تحاول هذه الدراسة التعرف على تأثير التغيرات الاقتصادية العالمية وخاصة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على الاستثمار الأجنبي، كما تلقي الضوء أيضًا على العوامل القانونية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية في ظل العولمة وعلاقتها بالتحولات الراهنة.

كما تعرض الدراسة لنماذج من التكلات الاقتصادية للدولة المتقدمة، وكذلك نماذج من التكلات الاقتصادية للدول النامية، كنماذج لتغير اقتصادي عالمي.

وتختم هذه الدراسة بخاتمة تشتمل على بعض النتائج والتوصيات المقترحة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التغيرات الاقتصادية العالمية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، العولمة، التنمية الاقتصادية، العوامل القانونية.

Foreign Direct Investment in Light of Global Economic Changes According to the Saudi System "A Comparative Study"

==========

Wafaa Abdullah Abdul Aal Habashi

Department of Systems, Unaizah Private Colleges,

Kingdom of Saudi Arabia.

Email: wafaa.h@oc.edu.sa

Abstract

This study focuses on the impact of global economic variables on foreign direct investments (FDI), particularly regional economic blocs as a significant and influential economic variable, aiming to achieve high economic development.

The study seeks to explore the concepts of foreign direct investment and global economic changes. It also attempts to examine the impact of global economic changes, especially regional economic blocs, on foreign investment. Furthermore, it highlights the legal factors for attracting foreign direct investments in both the Arab Republic of Egypt and the Kingdom of Saudi Arabia in the context of globalization and its relationship with current transformations.

The study also presents examples of economic blocs in developed countries, as well as examples from developing countries, as models of global economic change.

The study concludes with a summary that includes some findings and proposed recommendations.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI), Global Economic Changes, Regional Economic Blocs, Globalization, Economic Development, Legal Factors.

المقدمة

أولاً: موضوع البحث:

لقد تبنت العديد من الدول النامية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، برامج إصلاح اقتصادية، بهدف تصحيح الخلل في توازناتها الداخلية والخارجية لكي تضمن معدلات نمو اقتصادي سريع ومستمر بدون ضغوط تضخمية ووضعية أفضل لميزان المدفوعات.

وأن اقتناع الدول النامية بفشل سياسات التنمية المتبعة عقب استقلالها، دفعها إلى مواكبة موجة العولمة، التي أدى ظهورها إلى تعزيز التكامل بين الاقتصاديات، حيث تضاعف في ظلها حجم المبادلات بين الدول التي تغلبت على نحو متزايد على مختلف العوائق التي كانت تعترضها، ولقد تولدت تيارات جديدة لتمويل النمو والتنمية مع توسع حركة رؤوس الأموال الدولية، حيث مثل النمو اللافت للنظر في تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة غلى الدول النامية في مختلف أنحاء العالم على مدى الثلاثين سنة الماضية واحد من الأخبار الجيدة في مجال التنمية، فتدفقات رؤوس الأموال الخاصة بلغت ذرى تاريخية، يتصدرها الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى إقناع معظم الدول – خاصة الدول النامية – بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة أساسية لإنشاء وتطوير اقتصادياتها من الحلقة المفرغة للتخلف.

وفي خضم التحولات التي تميزت بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، وذلك من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي ومواجهة مختلف التحديات، والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظومة المصالح الاقتصادية، وتنشيط حركة التجارة والاستثمار.

ثانيًا: أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث في الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر

على اعتبار أنه أحد المصادر التمويلية الخارجية التي تسهم في تغطية فجوة الموارد المحلية في مختلف دول العالم وخاصة النامية منها، إضافة إلى دوره الفعال في خلق فرص العمل ونقل الخبرات والتقنيات المتطورات وغيرها من المزايا التي تؤدي إلى دعم نمو اقتصاديات الدول المضيفة، وذلك في ظل الصعوبات المالية التي تعاني منها هذه الدول المضيفة. كما تكمن أهمية البحث كذلك في أهمية التغيرات الاقتصادية التي تعتبر من الآليات المهمة التي تساهم في دفع حلقات النمو والتنمية، بالإضافة إلى أن الجهود والتعاون في بناء كيان اقتصادي متكامل يكون له دور مهم في ممانعة الأزمات قبل وقوعها.

ثالثا: أهداف البحث.

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١- التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك مفهوم التغيرات الاقتصادية، العالمية وخاصة التكتلات الاقتصادية الإقليمية منها كنموذج لتغير اقتصادي عالمي.

٢- إلقاء الضوء على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

٣- تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية كنموذج لأحد التغيرات الاقتصادية العالمية المؤثرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل العولمة وعلاقتها بالتحولات الراهنة.

رابعًا: إشكالية البحث:

نظرًا لأهمية الموضوع والذي هو محور دراستنا تتمثل إشكالية البحث فيما يلي:

- معرفة تأثير التغيرات الاقتصادية العالمية وخاصة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتفرع من هذه الإشكالية بعض الأسئلة الآتية:

١- ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هو مفهوم وآثار التغيرات الاقتصادية العالمية؟

٢- ما هي عوامل الجذب القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من السعودية ومصر؟

٣- ما هي الفوارق بين التكتلات الإقليمية في العالم المتقدم وبين التكتلات الإقليمية في الدول النامية كمتغير اقتصادي عالمي؟

خامسًا: خطة البحث.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: مفهوم التغيرات الاقتصادية العالمية وآثارها.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والسعودية.

المطلب الأول: عوامل الجذب القانونية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

المطلب الثاني: عوامل الجذب القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

المبحث الثالث: بعض التكتلات الاقتصادية الإقليمية كنموذج لتغير اقتصادي عالمي

المطلب الأول: نماذج من التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة.

المطلب الثاني: نماذج من التكتلات الاقتصادية للدول النامية.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

الفهرس.

المبحث التمهيدي

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات الاقتصادية العالمية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح نسبي في مطلع القرن العشرين، لتبرز بعد الحرب العالمية الثانية، ويعتبر من أهم دعائم حركة واستدامة الاندماج والتكامل التجاري بين دول العالم، خاصة في ظل التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم من أزمات مالية واقتصادية، وكذلك التغيرات التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية.

فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والانتقالية اتجاه تصاعدي في الآونة الأخيرة، فتزايد اهتمام معظم دول العالم على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره قوة دافعة للاقتصاد المحلي نحو تسريع عملية التنمية واستدامتها.

وكغيره من الظواهر الاقتصادية، كان للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من التفاعلات مع التغيرات العديدة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، حيث إنه تأثر بهذه التغيرات.

وكبداية تمهيدية لهذه الدراسة، سوف أقوم بتعريف مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك مفهوم التغيرات الاقتصادية، وذلك من خلال التالي:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: مفهوم التغيرات الاقتصادية العالمية وآثارها.

□

المطلب الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

بداية عرف بعض الفقهاء –ومنهم **Keynes** - الاستثمار الأجنبي عمومًا بأنه: "ذلك الجزء من الدخل الذي لا يمتص بالاستهلاك"(١).

وعرف **Batrick** الاستثمار الأجنبي بأنه: "التخلي عن نفقة حالية من أجل تعظيم القدرة الإنتاجية للمؤسسة وهذا عن طريق شراء رأس مال تقني أو عن طريق رأس مال بشري" (٢).

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد عرفه بعض الفقهاء بأنه: "الحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد حر"(٣).

وعرفه فقهاء آخرون بأنه: انتقال المال المستثمر عبر حدوده الوطنية لإنشاء أو تشغيل مشروع اقتصادي بمفرده أو بمساهمة عناصر وطنية معه، والاستثمار المباشر قد يكون عامًا أو خاصًا، وهو قد ينشئ مشروعًا جديدًا أو يقتصر على إدارة مشروع أو مرفق موجود بالفعل"(٤).

---

(١) John M. Keynes, The general theory of employment, Interest, and money, An electronic resource publisher, Eth Zurich, ١٩٣٦, p.٣٧.

(٢) Patrik Epingard, Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, edition ellipses, ١٩٩١, p.٢

(٣) د. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية- مصر)، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٤م، ص٤٣.

(٤) د. عصام العسلي، الحماية القانونية الدولية للمال الأجنبي، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص١٠.

كما عرفه البعض الآخر بأنه: "تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء أكانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني، بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردًا أو شركة أجنبية أو فرعًا لإحدى الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة"(١).

وعرف **Hymer** الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "حركة دولية لرأس الما لالخاص على المدى الطويل، بحيث يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الأجنبية"(٢).

وقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTAD** الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية) (٣).

---

(١) د. عبدالواحد الفار، التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٩٧.

(٢) Stephen H. Hymer, The international operations of national firm, A study of direct foreign investment, Thesis of doctor, Massachusetts institute of technology, USA, ١٩٦٠, p.١١.

(٣) UNCTAD, Word investment report: Transnational corporation, agricultural production and development, New York and Genava, ٢٠٠٩, p. ٢٤٣.

المطلب الثاني

مفهوم التغيرات الاقتصادية العالمية وآثارها

في خضم المشاكل والاختلالات الهيكلية العديدة التي تعاني منها الاقتصاديات العربية، تبرز التغيرات الاقتصادية العالمية كأحد المصاعب التي تواجه تلك الاقتصاديات، فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين تحولاً في اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر والانفتاح في ظل انحسار دور الدولة واتساع دور القطاع الخاص في المجال الاقتصادي وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة المحلية والإقليمية، واتساع مساحتها على المستوى الوطني والدولي.

كما أن المتتبع للأحداث الاقتصادية خلال العقد الأخير من القرن العشرين يدرك مدى التطورات الاقتصادية والمالية التي تسارعت وتركت آثارًا مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، ومع تزايد وتسارع وتيرة هذه التطورات واتساعها بدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية، وكذلك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث شهد الاقتصاد العالمي - ابتداء من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - تطورات عديدة استغرقت سنوات طويلة حتى بدأ العالم يلمس آثارها في وقتنا الحالي. وأن من أهم المتغيرات الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم والتي شملت عدة نواحي سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية مما يضفي عليها نوعًا من الشمولية في التأثير على الأوضاع الداخلية والخارجية لدول العالم، هي: الثورة التكنولوجية والعلمية، انهيار القطب الاشتراكي ونظامه، المنظمات الاقتصادية الدولية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهذا النوع الأخير هو الذي سوف نتناوله كنموذج للتغيرات الاقتصادية العالمية في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

وأن هذا التغير يحمل معه تحديات خطيرة بالنسبة للاقتصاديات العربية، في ظل ظروف إقليمية ودولية غير مواتية، مما يتطلب من المعنيين في الشئون السياسية والاقتصادية العربية على حد سواء وضع استراتيجيات اقتصادية

وسياسية لمواجهة تلك التحديات الجديدة وتحجيمها أو التكيف معها، بما يجعل الأقطار العربية قادرة على الاستفادة من معطيات الوضع الدولي الجديد من جانب، وتجنب آثاره السلبية من جانب آخر، وأن تكون مؤثرة فيه وليس متأثرة به وتابع له.

الآثار الايجابية للتغيرات الاقتصادية [١]:

ـ التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام .

ـ إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص وفي غير صالح القطاع العام مما يرفع من الانتاجية ويزيد من معدلات الارباح وذلك باعتبار وحدات القطاع الخاص أكفأ من وحدات القطاع العام .

ـ تخفيض الانفاق الحكومي بسبب التخلص من الدعم التي كانت تمنحه الحكومة لشركت القطاع العام ، وزيادة حصيلة الضريبة المفروضة على ارباح المشروعات بعد اصلاحها وتحويلها للقطاع الخاص .

ـ رفع انتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر ، وفتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتُستثمر في مشروعات قائمة او جديدة وإعادة تدوير الأموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص وهذا كله يدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ـ إعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام .

---

(١) د. واثق على الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص٥٤.

الآثار السلبية للتغيرات الاقتصادية[١]:

ـ فقدان الدول النامية لأسواقها بالدول الاشتراكية والتي كانت تتحصل عليها من خلال الاتفاقات الثنائية ، بعدما انتهجت هذه الدول سياسات التحرر .

ـ مزاحمة الاقتصاديات المتحولة للدول النامية في تحركات رؤوس الأموال والمعونات المتدفقة في الدول المتقدمة .

ـ احتمال ان تدخل بعض الاقتصادات المتحولة في اتحاد اقتصاد الدول الأوربية المتقدمة وهو ما يحولها من قوى داعمة للدول النامية الى قوى منافسة لها .

ـ زيادة معدل البطالة الرسمي بين الفقراء بسبب التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص وصرف الأموال .

ـ يؤدي تحديد الاسعار الى ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة عدد الأسر تحت خط الفقر .

ـ مخاوف من سيطرة الأجانب على رأس المال الوطني بوجه عام والأنشطة الاستراتيجية بوجه خاص من خلال شراء أجزاء كبيرة من المشروعات العامة المطروحة للبيع .

---

(١) د. واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، المرجع السابق، ص٥٥.

المبحث الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والسعودية

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وكذلك في المملكة العربية السعودية، حيث إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل البلد المضيف، تعتمد على العديد من العوامل التي تحدد القرار الاستثماري، هذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري، وإن المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال، تؤثر سلبًا أو إيجابًا في فرص نجاح المشروع الاستثماري.

وفي هذا البحث سوف نعرض لعوامل الجذب القانونية للاستثمارات الأجنبية في كل من مصر والسعودية، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: عوامل الجذب القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

المطلب الثاني: عوامل الجذب القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

□

المطلب الأول

عوامل الجذب القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

فمن حيث الإجراءات والقوانين المستخدمة من قبل مصر لتنظيم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أنه في إطار عملية الإصلاح التي انتهجتها الحكومة المصرية منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي استهدفت الحكومة المصرية عددًا من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي كونه إحدى قنوات التمويل المهمة في عملية الإصلاح الاقتصادي، ومنها[(١)]:

١- قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

٢- قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ في شأن التأجير التمويلي.

٣- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته.

٤- قانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ في شأن التمويل العقاري.

٥- قانون المناطق الاقتصادية الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢م.

هذا بالإضافة إلى عدد من القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية ومنع غسيل الأموال، وقانون العمل الموحد، ... وغيرها من القوانين التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وقد قامت الحكومة المصرية بعدد من الإجراءات لتنظيم البيئة الإدارية، فعملت على وضع آلية لفض المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر، وذلك بتشكيل لجنة وزارية عليا لفض منازعات الاستثمار بمجلس الوزراء، وقامت بإنشاء مجمع

---

(١) د. محمود صبري ، مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ١٩.

خدمات الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بموجب القرار الجمهورية رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٢، وقرار مجلس الوزراء رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠٠٢ لتوحيد جهة التعامل مع المستثمرين في موقع واحد، بجانب التوسع في إنشاء المناطق الصناعية بالمحافظات التي يزيد عددها في عام ٢٠٠٢ على ٤٠ منطقة أسس بها أكثر من ١٥٠٠ شركة، وقد قامت الهيئة العامة للاستثمار بإعداد خرائط استثمارية بالمحافظات، كما تقوم وزارة التجارة الخارجية بإعداد قاعدة بيانات تتضمن بيانات عن موقع مصر الجغرافي ومواردها الطبيعية وشبكات الطرق والمجاري وكل ما يتعلق بالبنية الأساسية والمشروعات الاستثمارية القائمة والمزمع تنفيذها [(١)].

كما استعادت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي اتجاهها التصاعدي في عام ٢٠١٥، حيث ارتفعت بنسبة ٣٨٪ لتبلغ ١٧٦٢ مليار دولار، مقارنة بـ ١٢٧٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤م.

وزادت التدفقات إلى الاقتصادات النامية لتبلغ ٧٦٥ مليار دولار في ٢٠١٥م، لتمثل نحو ٤٣٪ من جملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوافدة، وذلك بالرغم من تباطؤ نموها إلى نحو ٧٪ مقارنة بمتوسط نمو سنوي بلغ ١٧٪ خلال العشر سنوات الماضية (٢٠٠٢- ٢٠١٢م)

كما قامت الحكومة المصري بعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر بجانب توقيعها على الاتفاقيات الخاصة بحرية عمل وانتقال الاستثمارات الأجنبية المتضمنة في قوانين ولوائح منظمة التجارة العالمية **WTO**، وقد عقدت مصر خلال المدة ١٩٩٥- ٢٠٠٢م (٥٣) اتفاقية ثنائية

---

(١) د. محمود صبري، المرجع السابق، ص٢٧.د. إيناس علي فكري، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، العدد ٣٢، ط١، ١٩٩٩م، ص ٤٧.

للاستثمار الأجنبي المباشر مع دول في كل من أمريكا الشمالية وكندا وأوروبا وآسيا وأفريقيا- بما في ذلك بعض الدول العربية في القارتين- واستراليا، وكذلك عقدت مصر خلال نفس المدة (١٩٩٥- ٢٠٠٢م) ١٣ اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي مع بعض الدول العربية والأفريقية والآسيوية والأوروبية[١].

المطلب الثاني

عوامل الجذب القانونية للاستثمار الأجنبي في السعودية

لقد شهدت المملكة العربية السعودية العديد من الإصلاحات التشريعية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، ويأتي على رأس هذه التشريعات قانون الاستثمار الأجنبي، وقانون الشركات الجديد، وبعض التشريعات الضريبية، وتعتبر هذه الأنظمة وتعديلات من أهم مكونات الإطار العام للبيئة التشريعية للأنشطة الاستثمارية في السعودية، حيث تحدد حقوق وواجبات المستثمرين الأجانب، وتؤثر على مستوى الجذب والتنافسية للاستثمارات الأجنبية بهدف تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م[٢].

فلذلك سوف أعرض لهذه القوانين بصورة موجزة وذلك لقصر المساحة البحثية في هذه الدراسة، كما يلي:

□

(١) د. محمد أحمد بهاء الدين، مقومات الاستثمار، دار الفلك للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠م، ص١٣٨.

(٢) د. سعدية البدوي السيد أحمد، نظام الشركات الجديد وقانون الاستثمار، دراسة تحليلية مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي، المجلة القانونية، مج٩، ع١، ٢٠٢١م، ص٢٠٥.

أولاً: نظام الاستثمار الأجنبي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية بالسعودية[١].

يعتبر نظام الاستثمار الأجنبي السعودي القاعدة الأساسية التي تنظم جميع الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، حيث يوف هذا النظام إطارًا متكاملاً يشمل مجموعة من القواعد الصارمة والإجراءات الواضحة، إضافة إلى تقديم الضمانات والامتيازات التي تُمنح المستثمرين الأجانب الثقة والأمان اللازمين للقيام بأعمالهم في البيئة الاقتصادية السعودية المتطورة والمتنوعة[٢].

ثانيًا: قانون الشركات الجديد ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية بالسعودية.

يعتبر نظام الشركات السعودي الجديد[٣]، نظام شامل ينظم شكل وطريقة تأسيس وإدارة وحل وتصفية الشركات في المملكة، ويهدف إلى تحفيز المنظومة التجارية وتنميتها بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وتمكين القطاع الخاص من المساهمة – بشكل رئيي – في تحقيق التنوع الاقتصادي والابتكار والتنافسية، كما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة بتوفير بيئة قانونية

---

(١) صدر نظام الاستثمار الأجنبي بموجب المرسوم الملكي رقم م/١ في تاريخ ١٤٢١/١/٥هـ، ومنذ ذلك الحين، خضع لعدة تعديلات جوهرية، أبرزها المرسوم الملكي رقم م/٩٢ الصادر في تاريخ ١٤٤٠/٨/١٢هـ.

(٢) نصت المادة العاشرة من نظام الاستثمارات الأجنبية على أن: توفر الهيئة للراغبين في الاستثمار كل المعلومات والإيضاحات والإحصاءات اللازمة، كما تقدم لهم كل الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمارات".

(٣) صدر نظام الشركات السعودي الجديد بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) بتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ، ودخل حيز التنفيذ في ١٩ يناير ٢٠٢٣م.

وتظيمية محفزة ومرنة وشفافة للمستثمرين الأجانب.

وتضمن هذا النظام العديد من المميزات التي تخص أنواع مختلفة من الشركات، وتخص أحكام التأسيس والإدارة والحوكمة والاندماج والتقسيم والانقضاء والتصفية، وتخص أحكام الشركات العائلية والشركات غير الربحية والشركات المهنية والشركات الأجنبية، كل هذه المميزات الجديدة سوف تؤدي إلى تحفيز المنظومة التجارية وتنميتها بما يتوافق مع رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠م، والتي تسعى إلى تحويل المملكة إلى مركز عالمي للاستثمار والتجارة والصناعة والخدمات.

ثالثا: دور التشريعات الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية بالسعودية.

تلعب التشريعات الضريبية دورًا مهمًا في تحديد قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية[(١)]، حيث تؤثر بشكل مباشر على التكاليف، والمخاطر، والعوائد المحتملة للمستثمرين، وتتكون التشريعات الضريبية في السعودية من عدة أنظمة، منها:

- نظام ضرائب التصرفات العقارية[(٢)].
- نظام ضريبة الدخل[(٣)].

---

(١) نصت المادة (١٤) من نظام الاستثمارات الأجنبية على أنه: "تعامل جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام طبقًا لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية وما يطرأ عليها من تعديلات".

(٢) د. محمد مجدي حريري، دراسة مقارنة للأنظمة الضريبية، ضريبة المعاملات العقارية في الدول العربية (السعودية – مصر – الأردن)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٦ (٨)، ٢٠٢٢م، ص١٣٠- ١٤٠.

(٣) انظر المادة (٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ =

- نظام ضريبة القيمة المضافة[١].

- حيث تساهم ضريبة القيمة المضافة خاصة في تشجيع المستثمرين إلى إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني[٢].

١٤٢٥/١/١٥هـ

(١) راجع في القيمة المضافة، المادة (٢) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ، وقد تم تعديل هذه المادة بموجب الأمر الملكي رقم (أ/ ٦٣٨) بتاريخ ١٤٤١/١٠/١٥هـ.

(٢) انظر الموقع التالي:

https://www.mof.gov.sa/en/budget/٢٠١٩/documents/Fiscal%٢٠Balanc%٢٠program.pdf

المبحث الثالث

بعض التكتلات الاقتصادية الإقليمية كنموذج لتغير اقتصادي عالمي

تشهد كل مناطق العالم جهودًا كبيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، تشارك فيها البلدان المتقدمة والنامية على السواء، فلقد شهد الاقتصاد العالمي منذ عقد التسعينات اتساع وتعميق في التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وزيادة في عدد التكتلات الجديدة.

حيث يؤدي التعاون الإقليمي إلى خلق الاستثمار، وتحويل اتجاهه –أحيانًا– من خلال إعادة الهيكلة داخل مجموعات متكاملة وتفضي جهود التكامل الإقليمي –عمومًا– إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بفتح قطاعات أمام الاستثمار وتنسيق السياسات المتعلقة بمعاملة المستثمرين الأجانب، ويتحقق ذلك نتيجة للأثر غير المباشر المترتب على تحرير التجارة وتكامل الأسواق والجهود الرامية إلى تنسيق الأطر السياسية العامة في البلدان المشاركة، بما فيها الأطر الخاصة بالاستثمار، والتعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي[(١)].

وسوف أعرض في هذا المبحث لبعض نماذج من التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية، كل في مطلب مستقل، كما يلي:

المطلب الأول: نماذج من التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة.

المطلب الثاني: نماذج من التكتلات الاقتصادية للدول النامية.

---

(١) د. صبيحة بخوش، اتجاه المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠م، ص٦١- ٦٥.

المطلب الأول

نماذج من التكلات الاقتصادية للدول المتقدمة

من أهم نماذج التكامل الإقليمي الفاعلة في الاقتصاد العالمي، هو : الاتحاد الأوروبي، واتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، وسوف نعرض لكل من النموذجين على حدى، كما يلي:

أولاً: الاتحاد الأوروبي.

منذ أكثر من ستة عقود قررت ستة بلدان في أوروبا الغربية وهي: بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، ولكسمبرج، وهولندا، أن تخطو خطوة في مسار التعاون الاقتصادي، وكانت رؤية مؤسسي الاتحاد الأوروبي التي عبر عنها إعلان ثومان في عام ١٩٥٠م هي الربط الوثيق بين اقتصاديات بلدانهم، ولقد كان الاتحاد الأوروبي تاريخيًا من الخطوات الكبيرة والصغيرة نحو أواصر التكامل التي تعتبر الأوثق على الإطلاق، ولقد مر الاتحاد الأوروبي عبر مراحل مختلفة من التوسع أيضًا، ففي عام ١٩٧٣م انضمت الدانمرك، وأيرلندا، والمملكة المتحدة، للاتحاد، واستفادت البلدان المنضمة استفادة هائلة من التجارة الحرة والسياسات المشتركة[١].

ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أعظم النماذج لكيفية السعي خطوة خطوة لتحقيق رؤية طويلة الأجل – نموذج لكيفية الإحجام عن استهداف الكثير في آن واحد – ، وقد أدت خطة شومان، التي كانت محددة وضيقة النطاق في البداية، وهو تجميع إنتاج الفحم والصلب تمهيدًا للسبيل أمام مزيد من التكامل، ثم السلام الدائم في نهاية المطاف، إلى نشأة منظمة ضخمة، وأصبحت أوروبا اليوم

---

(١) د. رضا مقدم، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٥١، مارس ٢٠١٤م، ص٩.

منطقة وثيقة التكامل، تتسم بمستوياتها المعيشية التي تعتبر من أعلى المستويات في العالم، ويضم الاتحاد الأوروبي ٢٨ عضوًا[١]، وبلغ حجم تجارة تكتل الاتحاد الأوروبي ٥٢٨٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢م، وبنسبة زيادة تبلغ ٣١٩٪ عن حجم تجارة الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣م، وتمثل تجارة كل من ألمانيا، وفرنسا، وإنجلترا ٥٠٪ من حجم تجارة تكتل الاتحاد الأوروبي، كما تمثل تجارة ألمانيا وحدها نسبة ٣٤٪ ، كما تبلغ صادراته العالمية حوالي ٣٩٪ من الصادرات السلعية العالمية، ونحو ٤٤٪ من إجمالي صادرات الخدمات العلامية عام ٢٠٠٠[٢].

وساهم التكامل في تحقيق تقارب قوي بين الدخول، حيث ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد في بلدان أوروبا الصاعدة بنحو ٥٠٪ بين عامي ١٩٩٥م و ٢٠١٣م مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة في أوربا، بالرغم من وقوع الأزمة[٣].

ثانيًا: اتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA.

تعتبر مصادقة الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٣م على اتفاقية منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل، وبدأ سريان هذه الاتفاقية عام ١٩٩٤م، وتضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك، وهو يمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، وفيها تكتل سكاني يزيد عن ٤٠٠

---

(١) د. جيفري هيدن، خطوة خططوة، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٥١، مارس ٢٠١٤م، ص١.

(٢) د. فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص١٠٥.

(٣) د. رضا مقدم، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مرجع سابق، ص١٠.

مليون نسمة، وتساهم في توليد ٣٢٪ من الناتج العالمي، ونحو ١٩٪ من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، و ٢١ من إجمالي صادرات الخدمات العالمية عام ١٩٩٩م[١].

وتضم الاتفاقية دولتين هما: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من الدول المتقدمة، بينما المكسيك من الدول النامية، وهذا يؤكد رغبة أمريكا في توسيع نطاق حرية الحركة أمام صادراتها واستمرارها جنوبًا، واعتبار المكسيك من مجموعة الدول النامية، محطة تجريبية أولية من أجل إنشاء تجمع اقتصادي عملاق يضم دول القارتين الأمريكيتين مستقبلاً[٢].

وقد لاحظ الكثيرون أن إنشاء اتحاد مثل هذا، لم يؤد فقط إلى فتح السوق المكسيكية الواسعة، ولكنه يؤدي كذلك إلى نمو كل من التجارة والاستثمار إلى باقي دول أمريكا اللاتينية، فاتفاق النافتا أدى إلى خلق بيئة أكثر تحررًا للاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر من اتجاه، فلقد تضمن هذا الاتفاق تقوية لبعض الأدوات الحمائية، كما أنه يضمن المعاملة بالمثل لكل المستثمرين المنتمين للدول الأعضاء[٣].

---

(١) د. فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٢) د. منور أوسرير، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية- دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥م، ص٣٣.

(٣) د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، ٢٠٠٧م، ص٨١.

المطلب الثاني

نماذج من التكتلات الاقتصادية للدول النامية

يوجد العديد من التكتلات الاقتصادية التي أنشأتها الدول النامية، والتي من بينها : رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجلس التعاون الخليجي، واللذان سوف أعرض لهما على النحو التالي:

أولاً: رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تعتبر رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أهم التكتلات في العالم، ونشأت هذه الرابطة في عام ١٩٦٧م بمبادرة خمس دول هي: ماليزيا، وأندونيسيا، وسنغافورة، وتايلاند، والفلبين، وقد انضمت إليهم كل من بروناي عام ١٩٨٤، وأعقبتها فيتنام عام ١٩٩٥م، وميانمار، ولاوس في ١٩٩٧م، وكمبوديا في ١٩٩٩م، وفيها تكتل سكاني يزيد عن ٥٠٠ مليو نسمة.

وركزت هذه الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي لمواجهة المد الشيوعي، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت دول الرابطة من جراء الإجراءات الحمائية المتبعة من طرف الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادرات هذه الدول[1]، وقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة، وزيادة القلق لمستقبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومصير الأسواق العالمية لمنتجاتها، وأخيرًا الأزمة المالية التي تعرضت لها شرق آسيا، والتي أدت إلى زيادة الشعور بأهمية التكامل والتعاون الاقتصادي والمالي بين دول الرابطة، وتم في القمة السادسة التي انعقدت خلال أواسط ديسمبر عام

---

(١) د. خالقي علمي، د. رميدي عبد الوهاب، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) نموذج الدولة النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمالي إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، بدون تاريخ نشر، ص٨٢.

١٩٩٨ في فيتنام، وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات آسيا خلال الفترة من ١٩٩٩- ٢٠٠٤، تتضمن تنشيط أسواق المال، وزيادة التعاون في مجال البنية الأساسية وزيادة حجم التعاون المالي، وتقديم تسهيلات أكبر للاستثمار الأجنبي، مثل السماح للأجانب بتملك المشاريع بالكامل والإعفاء من ضرائب دخل الشركات بحد أدنى ٣ سنوات(١)، بهدف جعل بلدان الرابطة منطقة متحررة قادرة على المنافسة ومواتية للاستثمار، باتخاذ عدة تدابير منسقة.

ولقد تم منح المستثمرين من داخل المنطقة المعاملة الوطنية وزيادة فرص وصولهم إلى قطاع الصناعات، إضافة إلى تحرير التجارة الذي أدى إلى توسيع نطاق السوق الإقليمية وتعزيز الوعي بالمنطقة التي تمثلها بلدان الرابطة وزيادة جاذبيتها للاستثمار الدولي(٢).

ثانيًا: مجلس التعاون الخليجي.

أسس مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام ١٩٨١م، وذلك لتجسيد فكرة التكامل العربي والتعاون بين دول الخليج في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية، وإقامة مشاريع تجارية وتكنولوجيا مشتركة بين بلدان الخليج العربية الستة، وهي: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان، والكويت، ومن بين الإنجازات والاتفاقيات المهمة التي قام بها هذا التكامل هو إنشاء منظمة تجارة حرة بينهما في الفترة من ١٩٨٣م – ٢٠٠٢م، وبعدها الاتحاد الجمركي كتكتل اقتصادي عربي عام ٢٠٠٣م، ثم سوق خليجية مشتركة عام

---

(١) د. منور أوسرير، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، مرجع سابق، ص٣٨.

(٢) الاتكتاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، جنيف، ٢٠١٣م، ص١٣.

٢٠٠٧م، وكغيرها من التكتلات قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من الإصلاحات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة(١).

وقد نجت جهود بلدان الخليج المبذولة لتنويع أنشطتها الإنتاجية خارج إطار الأنشطة المتصلة بالنفط في اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصناعة(٢)، حيث كان يرتكز الاستثمار خلال الفترة من ١٩٦٠ – ٢٠٠٠م في قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية بنسبة ٩١٪ من إجمالي الاستثمار الوافد لها، وقد انخفض إلى ٥٦٪ خلال الفترة من ٢٠٠١- ٢٠٠٦م، متجهًا نحو قطاع النقل والاتصالات ب ١٢٪، وفي قطاع الخدمات المالية والتأمين بـ ٦٪، وقطاع المقاولات ب ٥٪، وبلغ في القطاع العقاري ١٦٪(٣).

وقد أدى هذا التحول في السياسات إلى زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان الخليج وإليها منذ عام ٢٠٠٣م.

---

(١) د. رايس حدة، دور مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٨/٢٧، جامعة بسكرة، ٢٠١٢م، ص٦١.

(٢) الاتكتاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، مرجع سابق، ص١٨- ١٩.

(٣) د. حسن كرم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، الأردن، ٢٠١١م، ص٣٢١.

الخاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورًا كبيرًا، حيث عرف هذا الاستثمار اهتمامًا كبيرًا من قبل العديد من الدول، حيث ظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية أسوة بالدول المتقدمة، نظرًا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد الضيف، ومن أجل الظفر بهذه الفوائد، تحاول العديد من الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

وإن تنامي ظاهرة الإقليمية، من خلال انشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية باختلاف صورها بالإضافة إلى الزيادة المعتبرة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، بنوعيها المباشرة وغير المباشرة، يشكل اليوم أهمل معالم الاقتصاد العالمي في العصر الحديث.

ولم تبق دول آسيا ولا أفريقيا بعيدة عن موجة التكتلات العالمية مثل تكتل الاتحاد الأوروبي، حيث بادرت بعض الدول الآسيوية إلى تشكيل تكتل الآسيان (دول جنوب شرق آسيا) عام ١٩٦٧، وكذلك تكتل مجلس التعاون الخليجي عام١٩٨١م.

ومن التوصيات التي نوصي بها ما يلي:

١-أوصي بخفض معدلات الضريبة بأنواعها خصوصًا ضرائب الأرباح والعمل على توحيدها، وذلك لجذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية.

٢-إزالة العوائق التي تعترض طريق المستثمرين الأجانب، مثل تبسيط عملية إطلاق المشروعات التجارية والحصول على تصاريح وتراخيص وتسجيلات لازمة وتقديم خدمات إلكترونية للمستثمرين.

مراجع البحث

أولاً: المراجع المتخصصة.

- الاتكتاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، جنيف، ٢٠١٣م
- د. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية- مصر)، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٤م
- د. إيناس علي فكري، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، العدد ٣٢، ط١، ١٩٩٩م
- د. حسن كرم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، الأردن، ٢٠١١م
- د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، ٢٠٠٧م
- د. صبيحة بخوش، اتجاه المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠م
- د. عبد الواحد الفار، التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م
- د. عصام العسلي، الحماية القانونية الدولية للمال الأجنبي، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ نشر
- د. فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م
- د. محمد أحمد بهاء الدين، مقومات الاستثمار، دار الفلك للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٠م

- د. محمود صبري ، مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢م
- د. واثق على الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م

ثانيًا : الرسائل العلمية:

- د. منور أوسرير، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية- دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥م

ثالثًا: المقالات والبحوث العلمية.

- د. جيفري هيدن، خطوة خطوة، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٥١، مارس ٢٠١٤م
- د. خالقي علمي، د. رميدي عبد الوهاب، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) نموذج الدولة النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمالي إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، بدون تاريخ نشر
- د. رايس حدة، دور مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢٨/٢٧، جامعة بسكرة، ٢٠١٢م
- د. سعدية البدوي السيد أحمد، نظام الشركات الجديد وقانون الاستثمار، دراسة تحليلية مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي، المجلة القانونية، مج٩، ع١، ٢٠٢١م
- د. رضا مقدم، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٥١، مارس ٢٠١٤م
- د. محمد مجدي حريري، دراسة مقارنة للأنظمة الضريبية، ضريبة المعاملات العقارية في الدول العربية (السعودية – مصر – الأردن)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٦ (٨)، ٢٠٢٢م

رابعًا: المراجع الأجنبية:

- **John M. Keynes, The general theory of employment, Interest, and money, An electronic resource publisher, Eth Zurich, ١٩٣٦**
- **Patrik Epingard, Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, edition ellipses, ١٩٩١**
- **Stephen H. Hymer, The international operations of national firm, A study of direct foreign investment, Thesis of doctor, Massachusetts institute of technology, USA, ١٩٦٠**
- **UNCTAD, Word investment report: Transnational corporation, agricultural production and development, New York and Genava, ٢٠٠٩**

خامسًا: الانترنت:

- **https://www.mof.gov.sa/en/budget/٢٠١٩/documents/Fiscal%٢٠Balanc%٢٠program.pdf**